أ.د. حسن سلهب
كاتب ومفكر إسلامي

دراسات ومقالات

المقاربات التقريبية في مجلة «رسالة الإسلام»

أولاً: أسباب الخلاف المذهبي.
ثانياً: اقتراحات منهجية.
ثالثاً: معالجات مذهبية مباشرة.
رابعاً: ملاحظات عامة.

تهدف هذه الدراسة لعرض أبرز الأفكار التقريبية التي نشرتها مجلة "رسالة الإسلام" على مدى خمسة عشر عاماً من الصدور.

ما من شك بأن فكرة مجلة "رسالة الإسلام" الرئيسة هي فكرة التقريب، وأن هدفها الرئيس بلورة هذه الفكرة عبر تقديم الآراء والخيارات المتاحة، وإننا اليوم، وبعد ما يقارب من ستة عقود على صدور العدد الأول من هذه المجلة، نستفيد حتماً من مراجعة تجربة

متقدِّمة في التفكير والبحث عن ما يقرِّب المسلمين ويزيدهم تضامناً وتماسكاً.

لقد كان المناخ الإقليمي والدولي مؤاتياً، لإنجاز ما يمكن تسميته أول تجربة في التفاهم الفكري، بين مجموعة كبيرة من علماء مسلمين مختلفين مذهبياً، وبالرغم من حداثة المضامين والآليات فقد بدت التجربة في زخم قوي، وفي أفق مفتوح، من دون أن يعني ذلك غياب الحواجز والموانع المؤثرة، بل والمحبطة أحياناً.

لم تتمكن مجلة "رسالة الإسلام" من إستيعاب كل المفكرين المسلمين في تلك الفترة، ولكنها تمكنت فعلاً من تحقيق شبكة تواصل بين معظم المؤثرين منهم، لا سيما في مجال الفتوى الدينية أو الرأي الديني.

إن ما ميَّز معظم المقالات المنشورة على صفحات هذه المجلة براءَتها الواعية، وصدقيتها الساطعة، حتى لكأننا أمام جيل جديد من المفكرين يسعى بقوة للتحرُّر الكلي من المؤثرات التاريخية السلبية، حتى ولو كان ثمن ذلك التضحية ببعض التجارب السابقة التي لا تخلو من فوائد.

لقد كان منهجي في هذه الدراسة تجميع كل المقالات، أو الأبحاث، التي لها صلة مباشرة

Archive of SID
www.SID.ir

بفكرة التقريب، وعلى مدى خمسة عشر مجلداً، قلّبت الأعداد صفحة صفحة، ودقّقت في الفهارس عنواناً عنواناً، وكنت حريصاً أن لا تفوتني إشارة، مهما كانت بسيطة. لم أتوقف عند الطروحات المتكرِّرة التي لا تحمل جديداً، في المضمون أو الشكل، كما لم أهتم بالاقتراحات العامة التي ذهبت بعيداً، فلم تعد مرتبطة بفكرة التقريب، على الرغم من كونها منطلقة منها.

إن التأمل بعدد المقالات التي قاربت فكرة التقريب، بشكل جدي ومؤثر، يؤدي للاعتقاد بأنها لم تكن كثيرة أو كثيفة، بل إن إتجاه المجلة عبر السنين هو نحو المزيد من التقلُّص والإنحسار. فالسنوات الخمس الأولى شهدت مجموعة ملحوظة ومفيدة، فيما عكست السنوات الخمس الثانية بعض التراجع والانكفاء، أما السنوات الخمس الأخيرة فيمكن القول بأنها كانت خالية نسبياً، إلا من بعض المبادرات المحدودة، على أهميتها.

لم أعرف سبباً لغياب بعض المراجع الدينية التقريبية في قم والعراق عن المجلة، لا سيما في النصف الثاني من تجربتها، كما لم أرَ تفسيراً لإقتصار الأسماء على شخصيات محدَّدة طوال فترة

الصدور؟ كذلك هناك العديد من الموضوعات التي كان من المفيد طرحها في تلك الفترة، لكننا لم نلاحظ اهتماماً بها. أسئلة عديدة أخرى يمكن إثارتها مع بداية إنحسار المقالات التقريبية المؤثرة، وصولاً إلى الغياب النسبي لها. وإذا كان لنا وضع بعض الإشارات المساعدة في هذا المجال، فبالإمكان القول أنه وبالرغم من الطابع المؤسساتي لأعمال جماعة التقريب، إلا أنها عانت من محدودية الأشخاص المنخرطين كلياً في مشروعها، حتى إذا ما مرت الأيام بتنا نشهد رحيل معظمهم، واحداً تلو الآخر، من دون أن يكون ثمة أشخاص جدد يقومون مقامهم، ليقتصر الأمر في السنوات الأخيرة على أسماء محدودة جداً، كالشيخ القمي والأستاذ المدني، وبعض الأسماء الأخرى التي لم نلحظ انخراطاً لها في المشروع، على غرار الأسلاف الراحلين.

كان همي الدائم فحص فعالية الفكرة في الواقع، سواء في زمانها أو زماننا، ولم أتردّد في تقييم أية فكرة جديدة، على ضوء التطوُّرات أو الظروف الفكرية المعاصرة لها، كما إنني لم أتوان في البحث عن النسق الذي يربط فيما بين الأفكار، لتكوين صورة عامة عن الاتجاهات السائدة في المجلة، أو في أوساط التقريبيين في

Archive of SID
www.SID.ir

تلك الفترة.

صحيحٌ أن الأرض التي باشرت حرثها مجلة "رسالة الإسلام" كانت بكراً، ومن الواضح أن أيَّ عنوان يتضمن توضيحاً، أو مقارنة، في مجال المذاهب، يشكل إثارة وحافزاً عند القرّاء، لكن الأمور لم تتوقف عند ذلك، فقد كانت ثمَّة أفكار تتجاوز المألوف في العناوين، كما لاحظنا طروحات لا تخطر على بالنا اليوم، فكيف الحال في تلك الفترة. ما يهمني هو التأكيد على أن تلك المقالات لعبت دوراً ملحوظاً في نشر ثقافة جديدة لم تعهدها الأوساط الفكرية الإسلامية على مر التاريخ.

يبقى أن أشير إلى أن هناك ما يقارب من خمسين مقالاً، على مدى أعداد المجلة، يمكن أن نستوحي من عناوينها مقاربات مباشرة لفكرة التقريب، لكنها لم تقدِّم جديداً، بل لم تكن تقريبية بالفعل، حيث إكتفت بالفكرة منطلقاً، من دون أن تنحصر في آفاقها، ولم تكن هذه المقالات لشخصيات جديدة على المجلة فحسب، بل إن بعضها يعود لكبار المشاركين، وعلى رأسهم الشيخ القمي، والشيخ أبو زهرة، وعبد المتعال الصعيدي، ومحمد البهي، ومحمد المدني، فضلاً عن الشيخ محمد جواد مغنية وآخرين. لسنا

في مقام التقليل من أهمية هذه المقالات، لكننا ولدواعي منهجية، معنيون بالإشارة إليها، وبالتالي تبرير عدم الإفادة منها. وما من شك أنها قدَّمت إضافات نوعية، سواء في المجال الفكري الإسلامي الخاص أو العام.

على مستوى منهج العرض فقد وجدت من المفيد تصنيف الأفكار المطروحة في ثلاثة عناوين رئيسة، وهي: ١- أسباب الخلاف المذهبي؛ ٢- اقتراحات منهجية؛ ٣- معالجات مذهبية مباشرة. ذلك أن معظم المقاربات كانت، إما تعليلاً للخلاف، أو إقتراحاً للتعامل معه، أو معالجةً مباشرة له. ولا يعني ذلك أن المقالة الواحدة إقتصرت، في مضمونها، على واحد من هذه العناوين دون غيره، بل إن معظمها طرح أفكاراً تدخل في أكثر من عنوان، ولكن وجدنا في هذا التصنيف فرصة للتدقيق في الأفكار، وبالتالي المقارنة بينها.

أولاً: أسباب الخلاف المذهبي:

١- التفسير السياسي.

في أول بيان لها إلى العالم الإسلامي، وعبر العدد الأول من مجلة "رسالة الإسلام"، رأت جماعة التقريب أن أسباب الانقسام بين المسلمين

Archive of SID
www.SID.ir

تعود إلى "السياسة والحرب الأهلية"[١]، وأنَّ ذلك بدأ في أواخر عهد الراشدين، ولا يزال الأمر في تفاقم، حتى وصل المسلمون إلى ما هم عليه "من تفرق وتنازع وتقاطع وتدابر".

لا يعتبر "صوت التقريب"، وهو الاسم الذي عنونت به جماعة التقريب بيانها الأول، أن مادة الاختلاف بين المسلمين في تلك الفترة تكفي، بنفسها، لتأسيس إنقسام حقيقي، على الأقل بصورتها التي آلت إليها، لكن الصراع على السلطة، وظهور العصبيات السياسية في المجتمع الإسلامي في تلك الفترة، قدَّم ما يمكن تسميته مضمونا مؤثراً لهذا الخلاف، ليرتدي لاحقاً لباساً دينياً ثابتاً، وبذلك أصبح خلافاً غير قابل للمعالجة بأدوات فكرية بشرية. بل إن أطراف الخلاف هذا، ومع مرور الوقت، بدوا "كأنهم أرباب أديان مختلفة"[٢]، وليس تيارات فكرية، أو أحزاب سياسية، ضمن دين واحد هو الإسلام، كما هو الواقع الفعلي.

لا يمكن اعتبار هذا التعليل جديداً، فقد سبق جماعة التقريب مفكرون مسلمون، وغير مسلمين، إلى هذا التعليل، ولكن قيمة هذا التعليل تكمن في أنه صادرٌ عن جماعة تضم علماء من الفريقين، وأنه، بطريقة أو بأخرى،

ينزع الصبغة الدينية عن كثير من مواضيع الخلاف هذه.

في هذا الاتجاه أيضاً كتب السيد محمد صادق الصدر مقالاً، في العدد الرابع من السنة الأولى، مشيراً إلى أنه "آن للشيعة والسنة اللتين فرقتهما السياسة"[٣] أن يعودوا إلى رشدهم، ذلك أنه لا يوجد بين هاتين الطائفتين "إختلاف جوهري في الدين يوجب إتساع الشقة وبقاء الخلاف".

وبعد أن يستدرك بأنه ثمة موضوع واحد لا يزال سبباً في الخلاف والشقاق، هو موضوع "الخلافة"، يعود ليؤكد فكرته الأولى "ولكن الذي يهون الخطب أن أمس قد ذهب بكل ما فيه، فلسنا نستطيع تغيير شيء"[٤]، ولكن بالإمكان الآن "أن نتناسى الماضي، وأن نضرب صفحاً عن المنازعات الطائفية، التي أدت إلى هذا الانحطاط والتأخر في المسلمين، والتي لا نجني اليوم فائدة من ترديدها[٥].

لقد قدم السيد الصدر في مقالته هذه مقاربة غير مألوفة، في أوساط عامة المسلمين على الأقل، فضلاً عن نُخبهم، ولا ريب أن في ذلك فعل شجاعة وجرأة، لا سيما في طريقة خروجه من موضوع "الخلافة". وبالرغم من أن إسهامه في

Archive of SID
www.SID.ir

مجلة "رسالة الإسلام" قد إقتصر على هذا المقال، إلا أنه كان مفيداً وبناءً، خصوصاً إذا ما عرفنا أنه كان في تلك الفترة رئيساً لمجلس التمييز الشرعي الجعفري ببغداد، وهو منصب رسمي له نفوذه وتمثيله في أوساط الشيعة هناك.

ضمن السياق نفسه، ولكن مع تفصيل وتحديد أكثر، كتب التونسي محي الدين القليبي عن النزاع الأول بين المسلمين، فلم يجده "إلا نزاعاً سياسياً يتعلق بنظام الدولة: نوع الحكومة، شخصية الحكام، أسلوب الحكم، سياسة المحكومين"[٦]. فلم يعد المضمون السياسي للانقسام عبارة عن مصالح وطموحات خاصة بشخصيات إسلامية، كما يمكن أن نستوحي من المقالين السابقين، بل هو رؤية في الحكم، وفلسفة خاصة فيه. نحن هنا أمام مذهب في العمل السياسي، وليس في المشروع السياسي، ونحن أمام نظريات متباينة، أكثر من كوننا أمام مصالح متضاربة. قد يكون في ذلك شيء من المبالغة في تصوير المضمون السياسي للخلاف بين المسلمين، في تلك الفترة المبكرة من تجربتهم السياسية، لكنه يبقى في إطار الرؤية العامة التي نفترض وجودها، وإن بشكل مبسَّط ومحدود.

لا يفوت القليبي الذي نشر مقالته هذه، بعد

أربع سنوات من إنطلاقة المجلة، أن يؤيد ما ذهب إليه الذين سبقوه بأن هذا الانقسام، وبالرغم من رقيِّه وتطوُّره، فقد إكتسى "صبغة دينية" [٧] هي التي تسبَّبت بالحروب والتناحر بين المسلمين، وليس الخلاف نفسه.

المقال الأخير الذي توقفت عنده في هذا الاتجاه، هو لعبد المتعال الصعيدي، الذي قارب الموضوع بما يشبه التسليم المسبق به، أي أنه لم يبذل جهداً في البرهان على صحة التفسير السياسي للانقسام بين المسلمين، بل ذهب بعيداً في هذا المجال ليطرح مقولته في "التسامح السياسي" [٨]، وهو بذلك يفترض إنتهاء عملية التعليل، والبدء بعملية العلاج، وقد وجد في القرآن الكريم ما يدعم مقولته هذه، حيث نظر إلى إقتتال الطائفتين من المؤمنين، المذكور في القرآن[٩]، على أنه إقتتال سياسي.

من دون الدخول في قوة التفسير الذي إعتمده الشيخ الصعيدي أو ضعفه، إلا أنه يفتح المجال واسعاً أمام مقاربات جديدة من نوعها، في فهم الخلاف بين المسلمين. فقد توصّل، عبر هذا التفسير، إلى طرح عدم وجوب الوحدة السياسية للمسلمين، لكون ذلك لا يشكل شرطاً في العقيدة الدينية، أو شرطاً في الممارسة الحياتية. فقد أشار إلى

Archive of SID
www.SID.ir

أن السنَّة النبوية لم "تبالغ في أمر الوحدة السياسية بينهم إلى الحد الذي لا تُراعى فيه هذه الظروف، ولا تُعطى فيه كل طائفة من المسلمين الحرية في توجيه سياستها توجيهاً يلائمها [١٠]، لقد رأى الصعيدي الخلاف السياسي واقعاً طبيعياً، له حدوده، وقد وضع الإسلام الأسس التي تكفل عدم تحوُّله إلى صراع بين المسلمين، أو إلى انحراف عن جادة الإسلام.

٢- التفسير الطبيعي.

بالرغم من غياب النقد للتفسير السياسي للخلاف بين المسلمين، فقد ذهبت بعض مقالات "رسالة الإسلام" إلى نوع آخر من التفسير، لا يحمِّل المسلمين مباشرة مسؤولية أساسية فيه.

كتب الشيخ عبد العزيز محمد عيسى، في العدد الثالث من السنة الأولى، مقالاً تحت عنوان "إقتراح على الأزهر"، إعتبر فيه أن "المذاهب، وكسائر الأفكار والآراء، تتطور على الزمان، ويصيبها التغيير أو التعديل.." [١١]، فالقضية تكمن عنده في سُنَّة الأفكار عبر الزمن، حيث أن التغيير، والتعديل، والشرح، والبيان، يأخذ طريقه الطبيعي المؤدي إلى التباين والتنوُّع. ودور المسلمين المقترح لا يرتبط بمواجهة هذه السُنَّة، أو الحؤول دون تحقُّقها، بل في الاعتقاد

بطبيعتها، ومن ثم إعطاء الخلاف حجمه الفعلي، وعدم تحميل التباين ما لا يحمله، أو إضافة دلالات أخرى غير موجودة في الأساس.

ويتابع الشيخ عيسى، المدرِّس في كلية الشريعة في تلك الفترة، ليقول بأن قانون التباين والتطوُّر في الأفكار لا يكتفي بالأفكار الأولى، بل إنه موجودٌ في الأجزاء، كما في الكليات، وبالنتائج كما في المقدمات، ولن يلبث حتى يظهر في المذهب الواحد، أو المدرسة الواحدة، حتى ليغدو معه المذهب "مذهباً جديداً" [١٢]، أو المدرسة مدرسة جديدة. وليس بالضرورة أن يزيد الاختلاف في البعد عن المذاهب الأخرى، بل ربما إقترب بشكل غير متوقع، أو ابتعد بصورة غير مألوفة [١٣].

من هنا ضرورة العودة إلى تطوُّرات المذهب، وتعديلاته الأخيرة، وبالتالي عدم الاكتفاء بأصوله الأولى، لئلا نقع في محذور التعصُّب، والانغلاق على الماضي القديم [١٤].

في الاتجاه نفسه كتب محمد محمد المدني، في العدد الثاني من السنة الثامنة، تحت عنوان "أسباب الاختلاف بين أئمة المذاهب الإسلامية". فاعتبر أن الخلاف لا يكمن في الهوية المذهبية للمختلفين، بقدر كمونه في عمليات النظر

Archive of SID
www.SID.ir

والتقدير" [١٥]، وأن من قدم الخلاف على أنه مذهبي، هم الأتباع الذين ورثوا عن الأسلاف، و"تعصَّبوا له"[١٦]، وأن الاتفاق والاختلاف في النهاية "أمرٌ لازم لا مناص معه"[١٧]، بل لا يمكننا في الأساس "أن نصوِّر المسلمين، أو أية أمة من الأمم متفقين في كل شيء، ولا أن نتصوَّر هؤلاء وأولئك مختلفين في كل شيء"[١٨]. فالقضية طبيعية في الأساس، كما في المسار، ومن غير المفيد تجاهل ذلك، ويجب أن لا يحول ذلك دون إعطاء الحق للجميع، ما داموا يعتمدون الطرق الشرعية المعترف بها.

٣- التفسير السلوكي.

بالإضافة إلى التفسير السياسي، والطبيعي، للانقسام بين المسلمين، برز نوعٌ آخر من التفسير على صفحات المجلة، حيث تم تحميل المسلمين المسؤولية المباشرة عنه، يمكن وصف هذا التفسير بالتفسير السلوكي، أي أن سلوك المسلمين مع التراث الكلامي والفقهي، هو الذي أسس للنزاع، أو التباين الحاد، في صورته عبر التاريخ. تُعتبر مقالة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، في العدد الأول من السنة الأولى للمجلة، أول إسهام في هذا الاتجاه.

والسلوك المقصود هنا تارة يكون في منهج

الفهم، وأخرى في عدم وجود المنهج كلياً، والثانية هي ما أراد الشيخ لفت الانتباه إليه. فقد رأى أن مخالفي الشيعة ينقلون عنهم آراء غير موجودة لديهم، بل هي في "صورة أخرى تختلف إختلافاً قريباً، أو بعيداً، عن الصورة المنقولة"[١٩]، فهل يصح تقديم آراء الشيعة عبر الرجوع إلى إبن خلدون مثلاً، أو أحمد بن عبد ربه، أو غيرهما[٢٠]، وهل يُعتبر هذان الرجلان مصدرين أصليين للفكر والتراث الشيعي، والكلام نفسه عندما يتم الاعتماد على المستشرقين لهذه الغاية أيضاً.

إذن برأي الشيخ كاشف الغطاء إن الخلاف بصورته الموجودة، ليس سياسياً أو طبيعياً، بل هو صنيعة مجموعة من العلماء الذين لم يكلِّفوا أنفسهم أعباء البحث والتدقيق فيما ينقلون عن غيرهم من المذاهب، وقد وقعوا فعلاً في عيب من عيوب المنهج العلمي، وهو "عدم التثبُّت قبل الحكم"، على حد تعبير الشيخ نفسه[٢١].

يتابع محمد عبد اللطيف دراز في العدد الثالث، ما بدأه الشيخ كاشف الغطاء في العدد الأول، فيصف الخلاف بين المسلمين بأنه "خلاف الأتباع والمتعصِّبين للأئمة" [٢٢]، ذلك لأنهم حوَّلوا المذهب إلى دين، وجعلوا من الآراء

Archive of SID
www.SID.ir

عقائد، ومن الاختلاف في الفتوى إختلافاً بين الجائز والمحرَّم. لقد تمكن هؤلاء الأتباع من القيام بدور خطير في تاريخ الفكر الإسلامي، حيث حرموا المسلمين، عبر التاريخ، من القدرة على رؤية التراث الإسلامي بشكل واضح ودقيق، وألزموهم، بطريقة أو أخرى، برؤيتهم الخاصة[٢٣]، لقد حالوا فعلاً بين الإسلام والمسلمين، وهذا أخطر ما يمكن أن يواجهه دين من الأديان. ومن المؤسف له ان هذا النوع من التصرُّف بالتراث، لم ينحصر في جيل من العلماء، بل تكرَّر مع كل جيل، بشكل أو بآخر، حتى بتنا أمام عمليات تصرُّف متوالية، يصعب معها، تمييز السابق عن اللاحق، أو الأصيل عن الدخيل.

وكما أن ذلك لم ينحصر في جيل من العلماء، فإنه لم ينحصر في مذهب من المذاهب، ولقد اشتكى الجميع مما يشكوا منه الجميع. فقد نشر الشيخ عبد الكريم بن جهيمان، وهو من علماء الوهابية في نجد في تلك الفترة، مقالاً يحاكي مقال الشيخ كاشف الغطاء في الشعور بظلم الآخرين لمذهبه، فقد كان المذهب الوهابي عرضة لسيل من الاتهامات الموجهة لأتباعه، وهم بريئون منها على حد تعبيره[٢٤].

٤- التفسير الكلامي.

ومن العوامل التي وجدها البعض ذات أثر بالغ في انقسام المسلمين، الدخول في المسائل الكلامية. كتب الشيخ حسنين محمد مخلوف، المفتي الأكبر في مصر، مقالاً في العدد الثاني من السنة الرابعة للمجلة، اعتبر فيه البحث في "مسائل الاستواء والصفات، والأعراض والذوات، والصلاح والأصلح، والكسب والخلق، وأمثالها، من القضايا النظرية الفلسفية "[٢٥] عاملاً حاسماً في غياب التوحد والتضامن الإسلامي.

فالقضية عند الشيخ مخلوف تبدأ من هنا، والخلاف يصدر عن هذا البحث بالتحديد، وبقدر ما كانت الخلافات الكلامية حادة وفاصلة، كان الانقسام الفعلي بين المسلمين قوياً وخطيراً. وإذ يستعرض الشيخ في مقالته بعض مصاديق الخلافات الكلامية، ومظاهرها الفعلية في واقع المسلمين، فإنه يدعو بقوة للتخلي عن هذا النوع من الأبحاث الدينية، إن لم يكن لعدم ضرورتها، فبسبب نتائجها الكارثية في واقع المسلمين على الأقل. فهي من الأبحاث التي "لا يضر جهلها ولا الاختلاف في علمها"[٢٦]، وعلينا الإعراض عنها "غير آسفين"[٢٧]، ولن يسألنا المولى عنها في يوم القيامة.

Archive of SID
www.SID.ir

لم تكن مقاربة الشيخ مخلوف هذه جديدة في تاريخ الفكر الإسلامي، فقد سبقه إلى ذلك علماء ومفكرون على إمتداد التاريخ الإسلامي، منذ القرن الأول الهجري، بل إن هذه القضية لم تشهد إجماعاً حتى في داخل جماعة التقريب خلال تلك الفترة.

في أي حال يمكن إعتبار هذه الطريقة في مقاربة إنقسام المسلمين، من الطرق المعتبرة، والمألوفة لدى شريحة واسعة من علماء الدين، وبالرغم من محدودية المقالات في هذا الاتجاه، إلا أننا يمكن أن نستوحي تماهياً مع هذا التفكير عند مجموعة ملحوظة من الكتاب، وإن بشكل غير مباشر، فلهذا الاتجاه أنصاره ومؤيدوه على الدوام.

قد لا نعطي هذا الاتجاه دوراً حاسماً كما يرى أصحابه، لكننا لا يمكن أن نتجاهل أبداً أن معدن الخلاف في الأساس هو معدن كلامي، وأن المواجهات الأكثر ضراوة بين أعلام المسلمين هي مواجهات كلامية، ولم يحظ علم من علوم الدين بعصبية خاصة كما حظي علم الكلام.

٥- التفسير التاريخي.

بالإضافة إلى العامل السياسي، والطبيعي، والسلوكي، والكلامي، هناك من وجد في

"التاريخ الإسلامي المدوَّن"[٢٨] مادة تفريقية حاسمة بين المسلمين. تحت عنوان "التاريخ والتقريب"، كتب د. محمود فياض مقالاً، في العدد الثالث من السنة الأولى، رأى فيه دوراً خطيراً للتاريخ الإسلامي المدوَّن على مستوى وحدة المسلمين. فبإعتقاده أن هذا التاريخ خضع، أثناء تدوينه، لكثير من عوامل الترغيب والترهيب، ما أدى به ليكون سبباً في التفريق، لا للتقريب، كما يجب أن يكون، ولا يرى مغالاةً في إعتبار هذا الأمر سبباً "في الجفوة التي ظلت قائمة بين شعوب الإسلام"[٢٩]، على حد تعبيره.

إن المسلمين يعودون إلى الإسلام عبر التاريخ، وإذا كان هذا التاريخ مدوَّناً على الطرق المذهبية والتفريقية، فإنهم يجدِّدون إنقسامهم على الدوام، ويعمِّقون، مع كل عودة، الفواصل فيما بينهم. لقد أُخذ المسلمون من مكان خطير، فإسلامهم في بطون المصادر التاريخية، وهذه المصادر تضم أوسع ما يمكن من عناصر الخلاف والبعاد، فكيف لهم أن يعودوا إلى هذا الدين، من دون الوقوع في هذا الشرك، بل كيف يتعرفون على الحقيقة التي لا تزال محجوبة[٣٠] بفعل التراكمات المذهبية، على مر العقود والقرون.

Archive of SID
www.SID.ir

من هنا يرى فياض أن دراسة التاريخ "على أسس جديدة"، كفيلة بالتقريب بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم.

قد يكون في اعتماد أصول البحث التاريخي وتقنياته المتقدمة في هذا الزمان، فرصة سانحة للبت في كثير من القضايا الشائكة، لكن السؤال المطروح يكمن في قابلية المقولات الكلامية لأي حصيلة تسفر عنها عملية الاعتماد هذه. إن المشكلة اليوم، كما في الماضي، لا تكمن في وجود الأدوات فحسب، بل هي أيضاً في قابلية الخلفية الفكرية، أو الأصول الكلامية، التي تضغط في اتجاه واحد على الدوام.

ثانياً: اقتراحات منهجية:

حفلت المجلة بنوعين من الاقتراحات: النوع الاول يتصل بأسباب الانقسام كما رآها الكتَّاب، حيث يكمن الاقتراح في تجنُّب السبب، أو الحد من مفاعيله، فإذا كان العنصر السياسي هو السبب، فالاقتراح هنا في كشف العلاقة بين السياسي والديني، تمهيداً لتعطيل هيمنة الأول على الثاني. وإذا كان تفسير الخلاف طبيعياً، فالاقتراح يكمن في إعادة تصوير الأمور بحجمها الحقيقي، وبالتالي الحؤول دون تحميلها دلالات

إضافية. أما النوع الثاني، وإن كان له علاقة ما بالأسباب، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أنه يمتاز ببعض الاستقلالية، وقد لا يكون حاسماً أو كافياً، وإنما مضافاً إلى غيره من الاقتراحات، أو الإجراءات القائمة.

١- التعارف بين المذاهب.

لقد حظي إقتراح التعارف بين المذاهب باهتمام واسع على صفحات المجلة، بل إن المجلة نفسها كانت تجسيداً فعلياً لهذا الاقتراح، وبالرغم من كونه خياراً واضحاً لدى جماعة التقريب، إلا أن أقلام الكتاب كثيراً ما كانوا يشيرون إليه، بشكل أو بآخر.

كتب محمد علي علوبة باشا، رئيس جماعة التقريب في تلك الفترة، عن هذا الخيار، وذلك في تقديمه للعدد الأول من المجلة تحت عنوان "المسلمون أمة واحدة"[٣١]، وقد شرح بعض التطبيقات العملية له.

أما الشيخ محمد تقي القمي فقد كتب، في العدد الثالث من السنة الأولى، مقالاً تحت عنوان "أمة واحدة وثقافة واحدة"[٣٢]، وبالرغم من بعض الغموض الذي إكتنف العنوان وبعض التفاصيل، إلا أنه - على ما يبدو - كان يرمي في اتجاه التعارف أيضاً، حيث ركّز

Archive of SID
www.SID.ir

على ضرورة الاهتمام باللغات الإسلامية، أي اللغات التي يعتمدها القسم الأكبر من المسلمين في العالم. ومما كتبه في هذا المجال: "لا مانع يمنع المسلم أن يعرف اللغة الغربية، ولكن مما يُنكر عليه ألا يعطي قسطاً من اهتمامه للغات الإسلامية(٣٣).

إن توحيد الثقافة الإسلامية، برأي الشيخ القمي، ليس عملية إقرار لمجموعة من العناوين والمصطلحات الثقافية، بل تطوير قدرة المسلمين على التواصل اللغوي، وبالتالي التعارف والتفاهم بينهم. فالموضوع المطروح إذن ليس توحيد اللغة، بل تمكين المسلمين من الإطلاع على الثقافة الإسلامية الموجودة في لغاتهم المختلفة. وتأتي "ترجمة الكتب والدواوين، والحكم والقصص، وأخبار التاريخ السائرة بين الشعوب الإسلامية"(٣٤)، كواحدة من الإجراءات التطبيقية لعملية التوحيد، كما يراها الشيخ.

قد لا يكون لكل المسلمين مواد ثقافية تضيف قيمة جديدة للموجود عند كل لغة إسلامية، ولكن يبقى التبادل الثقافي مفيداً في كل الأحوال، على الأقل في مجال التعارف، إن لم يكن في مجال التفاعل.

إن ما اقترحه الشيخ يبدو غريباً، بعض الشيء، مقارنة مع ما يجري في التاريخ، حيث العادة أن تُترجم الأعمال الفكرية واللغوية، عندما يكون في ذلك منفعة مباشرة لأهل اللغة المترجَم إليها، لكن الشيخ ذهب أبعد من ذلك عندما إعتبر المعرفة بالآخر هي المبرِّر الكافي في هذا المجال. ومن المرجِّح أنه كان يقصد نوعاً من الأعمال التي تؤمّن تحقيق هذا الهدف بشكل مباشر، وليس كل عمل ثقافي، كما يمكن أن يستوحي القارئ. وفي مجال التعارف أيضاً يمكن إعتبار بعض ما جاء في مقالة محمد حلمي باشا تحت عنوان "حق الشعوب على نفسها"(٣٥)، يصب في الاتجاه نفسه، ومنها إقتراحه "إنشاء قسم في المجلات المعنية... باللغات الشرقية كاللغة الفارسية أو الأوردية..." (٣٦)، و"الاهتمام بالإذاعة بتلك اللغات أسوة بالبلاد الأجنبية"(٣٧)، و"تبادل الزيارات بين أهل البلاد الشرقية وخصوصاً بين المشتغلين بالتجارة"(٣٨).

وفي مقالة أخرى للشيخ القمي، يعتبر أن فكرة التقريب نفسها تقوم على "إيجاد التعارف والدعوة إلى التثبُّت قبل الحكم"(٣٩)، ويصف ذلك بأنه "منطق جبَّار يشق طريقه ويسحق كل من يقف في سبيله"(٤٠). من ذلك يظهر موقع

Archive of SID
www.SID.ir

"التعارف" في سياسة جماعة التقريب خصوصاً، وفكر التوحيديين على وجه العموم.

أخيراً من المفيد التوقف قليلاً عند مقالة ثالثة في هذا الاتجاه للشيخ القمي، يستغرب فيها اهتمام الجامعات في البلاد الإسلامية بالتعرف على "أحوال الإغريق القدامى والمذاهب السائدة كالأوردية"[٤١]، وفي الوقت نفسه "تغفل دراسة أحوال فريق كبير من المسلمين"[٤٢]. إن التعارف بين المسلمين يستلزم "دراسة شاملة لخريطة العالم الإسلامي، وإلمام كامل بالأحوال القائمة في كل جزء، والآراء السائدة في كل صقع، والنزاعات المتباينة في كل قطر"[٤٣]. إنه مشروعٌ كبير لطالما كانت نفس الشيخ القمي تتوق إليه، ويسعى بكل ما أوتي من إمكانيات لتحقيقه.

٢- اعتماد البحث العلمي

من الاقتراحات التقريبية على صفحات مجلة "رسالة الإسلام" ما عرضه الشيخ عبد العزيز محمد عيسى في العدد الثالث من السنة الأولى، تحت عنوان "إقتراح على الأزهر"، حيث طالب بإنشاء "معهد للدرس والبحث على نمط المعاهد التي تنشئها الأمم الراقية، لتبحث في ناحية من نواحي الصحة، أو الاجتماع"[٤٤]، أما مهمة هذا المعهد فهي "أن يبحث في شؤون الطوائف

والبلاد الإسلامية المعاصرة، من حيث الفكرة الدينية، عقيدة وشريعة ومعارف كلامية، وأن ينظر في علاقة أهلها بالمذاهب السابقة"[٤٥].

يمكن إعتبار هذا النوع من الإقتراحات التقريبية من أكثر الخيارات ملائمة للواقع في تلك الفترة، وأقواها تأثيراً في الأوساط العلمية، والنخبوية الثقافية، وإن ما سيشهده الأزهر، بعد أقل من عقد، من تأسيس لمجمع علمي يُعنى بالقضايا العلمية المذهبية في مختلف أطرها ومجالاتها، سيؤكد واقعية هذا الاقتراح وفعاليته.

ضمن الاتجاه نفسه، لكن على صعيد الأفراد هذه المرة، يقترح محمد عبد اللطيف دراز في العدد التالي "إنشاء جيل من العلماء يكثر به سواد المصلحين، وتُعزَّز به جهود أولئك الدعاة إلى الحق"[٤٦]، فالقضية كما يراها الكاتب من القضايا العلمية التي يمكن للعلم معالجتها، وبالتالي تقديمها بما يتناسب مع شروط التقريب والتوحيد.

إن قيمة هذا الاقتراح تكمن في تحويل الأفكار التقريبية إلى مشاريع توجيهية وتطبيقية، لها دعاتها وحملتها المنتشرون في أصقاع الأرض. إنها عملية رد فعل مضادة على كل الجهود التي كان

Archive of SID
www.SID.ir

يقوم بها دعاة التفريق، من سائر المذاهب على مر التاريخ، وإنه إقتراح يمس الواقع مباشرة، ويحمل فرصاً عديدة في التغيير والتطوير.

لقد بدأ دراز إقتراحه بعبارة "إصلاح الحالة العلمية"، وهي عبارة تفيد بوجود خلل أو ضعف علمي يمكن علاجه، أو على الأقل تطويره إلى ما هو أفضل. ولا شك أن في ذلك بعض التخفيف من حدة الفرقة، وبالتالي إكتشاف مساحات جديدة للتلاقي بين المسلمين.

في المقال نفسه، يقترح دراز "العمل على جمع كلمة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وتصفية الخلافات القائمة بينهم، بعرضها على كتاب الله وسنَّة رسوله، وما كان عليه السلف الأول من المؤمنين"(٤٧)، لا يبدو أن هذا الاقتراح يحمل جديداً، إلا إذا كان مرتبطاً بالأول فيكون جزءًا من أهدافه العامة.

إن ما قدمه، كل من عبد العزيز عيسى، ومحمد دراز، سيتجلى بصورة أوضح، وبقوة أظهر، مع الشيخ عبد المجيد سليم، رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، ووكيل جماعة التقريب، في اقتراحه تحت عنوان "أقيموا صرح الإصلاح على أساس من العلم"(٤٨). وبالإمكان القول أن قوة هذا الاقتراح تكمن أيضاً في حياديته، إلى جانب

معاصرته للتيارات الفكرية الرائجة في ذلك الوقت، وفي أي حال سيكون لهذا النوع من التعامل مع الخلافات المذهبية فرصة واسعة في تحقيق التعارف والتآلف بين مجموعة واسعة من النخب الدينية في مصر، وكثير من البلدان الإسلامية.

لم يكتف المشاركون اللاحقون بالمقاربات السابقة لدور العلم، أو البحث العلمي، في إنجاز مشروع التقريب بين المسلمين، بل لاحظنا مقاربات جديدة أخرى، قد تختلف عن سابقاتها لناحية الزاوية المختارة في هذا الدور، ولكنها تتفق معها على مبدأ إمكانية معالجة الكثير من خلافات المسلمين عن طريق البحث العلمي، أو نشر الأفكار العلمية التقريبية، وفي أسوأ الأحوال التخفيف من حجم هذه الخلافات أو حدَّتها.

تحت عنوان: "حق الشعوب على نفسها" (٤٩)، كتب محمد حلمي باشا، في العدد السادس من السنة الثانية، مقترحاً "تقوية دعائم الأزهر الشريف.... وتقوية دعائم الجوامع التي تقوم بتدريس الدين في أنحاء البلاد الإسلامية كجامع الزيتونة، ومكناسة، والنجف، وقم وغيرها، مع إنشاء جوامع على نسقها..." (٥٠). وفي مكان

Archive of SID
www.SID.ir

آخر "العمل على إنشاء الجامعات بها أسوة بجامعات مصر" (٥١)، وكذلك "إرسال بعثات من الأزهر لإتقان اللغات الأوروبية، واللغات الشرقية، كالفارسية، والأوردية لنشر الثقافة الإسلامية" (٥٢). لقد رأى الكثيرون في تلك الفترة من النهضة العلمية، حلاً استراتيجياً في العلم، فالخلاف في ذاته خلاف علمي، مهما تأثر بالسياسي والسلوكي وغير ذلك. ولن يكون العلاج إلا عن طريق العلم، مهما بدا العنصر السياسي مؤاتياً، أو التطوُّر السلوكي مفيداً.

لقد رأى الشيخ القمي في مقالته تحت عنوان "جولة بين الآراء" (٥٣)، أن تحقيق رسالة جماعة التقريب يشكل "خدمة علمية جليلة"، لما تعتمده هذه الجماعة من أصول البحث العلمي في مقاربة قضاياها وموضوعاتها. وفي الاتجاه نفسه، ولكن بعد ثماني سنوات تقريباً، إقترح محمد أبو زهرة "هيئة علمية تجمع الفكر الإسلامي وتقف على دراسته في ماضيه" (٥٤). أما محمد الغزالي السقا، فقد كان أكثر تصريحاً، وأقوى مقاربةً في هذا الاتجاه، عندما إعتبر أنه وإن كان منشأ الخلاف سياسياً، وأن "على الساسة أن يصلحوا ما أفسد أسلافهم" (٥٥)، لكن العلاج لن يكون

سياسياً فحسب، "الدور الآن للعلماء كما قلت، فإن العلم تأثر بالحكم دهراً، وتلوَّنت الدراسات الدينية بمآرب الحاكمين، ثم ذهب المنتفعون من ذوي السلطة، وبقي المخدوعون من أهل العلم، أعني العامة وأشباههم" (٥٦). بهذه الطريقة بدت المقاربة العلمية للخلافات ضرورية، وإن لم تكن كافية، مع التأكيد هنا على شرط الإفادة من تطوُّر مناهج البحث العلمي، وما يعني ذلك من إكتشاف مسارات جديدة في فهم الخلاف وتعليله وتقييمه.

يمكن القول أن هذا المسار الذي انخرطت فيه المقالات المؤيدة للخيار العلمي، قد أدى لاحقاً إلى بلورة مشروع جديد لدار التقريب، حيث تم الاتفاق على "جمع الأحاديث التي اتفق عليها الفريقان - أهل السنة والشيعة - في مختلف أبواب الإيمان، والعمل، والأخبار، والأخلاق، وغير ذلك" (٥٧)، ولا شك بأن هذا النوع من المشاريع يستلزم بحثاً علمياً عميقاً، سواء لجهة إكتشاف هذه الأحاديث من جهة، أو تحديد المعايير لإقرارها من جهة أخرى.

وفي الاتجاه نفسه. ولكن على وجه تخصُّصي أكثر، يمكن النظر إلى مقالة عبد المتعال الصعيدي، في العدد الأول من السنة الثالثة، حيث إقترح

Archive of SID
www.SID.ir

تطوير علم التوحيد، وبالتالي إعادة "تدوينه من جديد لندرس فيه الفرق الإسلامية دراسة جديدة" (٥٨). وإذا كان الاختلاف قد بدأ من هنا، فلماذا لا يعالج من النقطة التي بدأ منها. لا يشير الشيخ الصعيدي إلى إمكانية حدوث إختلاف نوعي جديد، ولكنه، وعلى خلاف غيره، لا يعتبر أن الخوض في علم الكلام الإسلامي من جديد يشكل محذوراً من محاذير البحث في الدين الإسلامي، وهذا ما لا يراه أحد أقطاب جماعة التقريب، الشيخ محمود شلتوت، في تفسيره القرآني المنشور في العدد الأول من السنة السابعة (٥٩).

٣- الجامعة الإسلامية.

لقد كانت الأعداد الأولى من مجلة "رسالة الإسلام" زاخرة بالاقتراحات، حيث وجد فيها جمعٌ من المفكرين فرصة لتفريغ ما يدور في أذهانهم منذ فترة غير قصيرة.

تحت عنوان "القومية الإسلامية"، كتب الدكتور محمود فياض، أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية أصول الدين بالأزهر، عن "العودة إلى رحاب القومية الإسلامية" (٦٠)، وبالرغم من إلتباس المصطلح الذي استخدمه، حيث لم يُعتمد في مجال الأديان بهذه الطريقة، إلا أنه إعتبر

ذلك بمثابة الإطار الجامع الذي لا بد للمسلمين من الدخول مجدّداً في رحابه، وبالتالي الالتزام بموجباته.

إن ما رآه فياض قوميةً إسلامية، سوف يكتب عنه، ضمن العدد نفسه، كاتب آخر من اليمن، هو محمد بن عبد الله العمري، تحت عنوان "هل من جامعة إسلامية" (٦١)، وبالرغم من أن مصطلح الجامعة الإسلامية كان مستخدماً في أدبيات روَّاد الاصلاح الديني في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وفي مقدمتهم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، إلا أنه كان، ولا يزال، يحتفظ ببريقه الخاص، الذي يتجاوز بدلالته وفعاليته كل الأطر الأخرى، لا سيما ما عبر عنه د. فياض.

نعود مرة ثانية إلى مصطلح "الجامعة الإسلامية" مع أحمد أمين في مقالة له، في العدد الأول من السنة الثالثة(٦٢)، حيث إعتبر هذا الطرح غير قابل للجدل، لا سيما بعد السعي الحثيث لأوروبا في "مناهضتها"(٦٣)، بل إن "كل حادثة من الحوادث الكبار تؤيد الرأي القائل بأن المسلمين لا تقوم لهم قائمة، إلا بهذه الجامعة، وآخر حادثة كانت هي حرب فلسطين" (٦٤).

شكلت أطروحة "الجامعة الإسلامية" خيار

Archive of SID
www.SID.ir

تقريبياً وتوحيدياً للمسلمين منذ أكثر من قرن من الزمان، وبالرغم من أنها لا تزال مشروعاً سياسياً وثقافياً في غاية الأهمية والحاجة، إلا أننا اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، قد تخلينا عن هذا الخيار، بل ربما اعتبره الكثيرون خياراً دينياً متطرفاً في وجه الأديان الأخرى. ولا يبدو أن صيغة "منظمة المؤتمر الإسلامي"، المعمول بها في زماننا الحالي، على أهميتها، ترقى إلى مستوى أهداف الجامعة الإسلامية التي طُرِحت، سواء في أواسط القرن العشرين، أو أواخر القرن التاسع عشر.

ثالثاً: معالجات مذهبية مباشرة:

كما شهدت المجلة اقتراحات تقريبية منهجية، شهدت أيضاً معالجات مذهبية مباشرة، فقد حاول بعض العلماء، من السنة أو الشيعة، الخوض مباشرة في الخلافات الكلامية الرئيسة، وبالتالي إيجاد صيغ تقريبية لها، وبالرغم من صعوبة هذه المهمة وحساسيتها، إلا أن الظروف كانت مؤاتية لمثل هذا النوع من المبادرات.

١- التعريف بعقائد الشيعة.

في ردِّه على من يزعم أن الشيعة يفضِّلون بعض أئمتهم على النبي محمد(ص)، كتب الشيخ محمد

جواد مغنية مقالاً تحت عنوان، "الشيعة ويوم عاشوراء"[٦٥]، فنَّد فيه هذه المزاعم، معتبراً أن اهتمام الإمامية بالمناسبات الخاصة بالأئمة، لا سيما مقتل الحسين "ع"، لا يشكل تفضيلاً لأي منهم على الرسول الأعظم، وإذا كان السنة يفرحون بالمولد، والشيعة يحزنون للمقتل، فإن "هدف الجميع واحد هو الطاعة، والولاء، والتقرب إلى الله وخاتم الأنبياء، وكلا وعد الله الحسنى" [٦٦].

ضمن الإطار نفسه، أوردت المجلة في عددها الثالث من سنتها الأولى، اعتراضاً [٦٧] لأحد علماء العراق، وهو الحاج شيخ عبد الحسين رشتي، إعتبر فيه أن طريق الجماعة وعرٌ للغاية، وهدفها صعب المنال، لأن اختلاف المذاهب ليس في الفروع فحسب، بل هو في الأصول، مقدماً أمثلة على ذلك، تتعلق بقول بعض طوائف المسلمين بالتجسيم، أو بصدور الظلم منه تعالى شأنه، فكان رد المجلة تحت عنوان "صوت التقريب"[٦٨]، أن هذا الأمر ليس في الصورة التي قدمها المعترض، بل في فهم الطوائف الإسلامية لما يراه غيرها في هذا الشأن، وأن الأمر يحتاج إلى توضيح وإعادة فهم [٦٩]، وهذا ما تقوم به المجلة. وبعد أن رأى الشيخ رشتي في جواب صوت التقريب

Archive of SID
www.SID.ir

عدم كفاية، نشرت المجلة في العدد التالي ردّاً آخر [٧٠] على إعتراضاته، يستطيع القارئ من خلاله الخروج بنتائج مفيدة، أقلها عدم وجود خلاف أصولي جوهري بين السنة والشيعة، فيما يتعلق بصفات المولى سبحانه وتعالى، أو في مسألة إنتفاء الظلم عنه جلَّ إسمه، فالاختلاف يكمن في طريقة الفهم والتعبير، وليس في أصل التنزيه الذي يشترك فيه الجميع [٧١].

وبالرغم من ذلك لم تتردَّد المجلة بنشر استمرار اعتراض[٧٢] الشيخ رشتي على المحاولة الثانية لصوت التقريب، مكتفية - على ما يبدو بحكم القارئ كيفما كان.

في الاتجاه نفسه كتب الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء عن الخلاف بين السنة والشيعة، معتبراً أن "أعظم فرق جوهري، بل لعله الفارق الوحيد بين الطائفتين: السنة والشيعة، هو قضية الإمامة، ولكن مع هذا التباعد الشاسع بين الفريقين في هذه القضية، هل تجد الشيعة تقول إن من لا يقول بالإمامة غير مسلم (كلا ومعاذ الله)، أو تجد السنَّة تقول إن القائل بالإمامة خارج عن الإسلام - لا وكلا -"[٧٣]. من الواضح أن طريقة آل كاشف الغطاء قد حسمت جدلاً قوياً في هذا المجال، ويمكن إعتبار مقاله

هذا بمثابة وضع النقاط على الحروف لأخطر قضية خلافية بين السنة والشيعة.

أما ما ينقله السنة عن الشيعة في مسألة "جواز المس من كرامة الخلفاء أو الطعن فيهم"[٧٤]، فيعلق الشيخ كاشف الغطاء معتبراً ذلك أنه "رأي فردي من بعضهم، وربما لا يوافق عليه الأكثر"[٧٥]، ثم إنه في أسوأ الأحوال "لا يكون موجباً للكفر والخروج عن الإسلام" [٧٦]، بل إنه لا يعدو كونه "اجتهاد"[٧٧]، للمخطئ فيه أجر، وللمصيب أجران.

ربما لم تكن مقالة الشيخ كاشف الغطاء كافية لدحض التهمة عن الشيعة في ما يتعلق بالصحابة والخلفاء، ولكنها - وفي أقل تقدير - أعطت المسألة حجمها الحقيقي.

أما الشيخ محمد جواد مغنية فقد قدَّم، في مقالة نُشرت في العدد الأول من السنة الثانية، ما يُشبه كلمة الفصل في الخلاف الأصولي بين السنة والشيعة، معتبراً أن الأصول عند الشيعة ثلاثة "التوحيد، النبوة، المعاد" [٧٨]، وإذ يحدِّد دلالة كل أصل بمعانيه البسيطة، دون التعقيدات الكلامية المعروفة، فإنه ينفي بوضوح أن تكون الإمامة أصلاً من أصول الدين، "فالإمامة ليست أصلاً من أصول دين الإسلام،

Archive of SID
www.SID.ir

وإنما هي أصل لمذهب التشيُّع"[٧٩]. لا أعرف إذا ما كان أحدٌ قد سبق الشيخ مغنية إلى هذه الصيغة اللغوية في تحديد موقع الإمامة في أصول الشيعة، لكن من الواضح أنها من الدقة ما يسمح لها بأن تكون وافية ومؤثرة في مجال التقريب بين السنة والشيعة.

وفي قضية عقيدة الشيعة في القرآن والحديث، يقول الشيخ مغنية "فليس عند الشيعة كتاب يؤمنون بأن كل ما فيه حق وصواب من أوله إلى آخره غير القرآن الكريم" [٨٠]، أما الأحاديث المروية عن الرسول(ص)، فلا يرى فرقاً، بين المذاهب الإسلامية، في وجوب الاعتقاد بوجود الكذب والدس فيها، بل يرى في ذلك، "ضرورة من ضرورات دين الإسلام"[٨١].

٢- الاجتهاد في الأصول كما في الفروع.

وبالرغم من الاتجاه السائد في المجلة، وفي دستور جماعة التقريب نفسها، بأن الخلاف المذهبي بين المسلمين هو اختلاف في الفروع وليس في الأصول، إلا أننا أمام مقال مختلف للشيخ عبد المتعال الصعيدي يطرح إمكانية الخلاف في الأصول أيضاً، من دون أن يؤدي ذلك إلى المخاطر أو المحاذير التي يراها كثيرٌ من علماء الإسلام. ويبني الشيخ الصعيدي أطروحته هذه على أنه

إذا كان "هناك ما يقتضي وجود هذا الخلاف... وجب أن يُقْبَل الخلاف بين الفِرَق فيها، كما يُقبَل في الفروع[٨٢]". ثم إنه يعتبر أن النظر إلى الخلاف في الأمرين يجب أن تكون "نظرة واحدة، لأن قبول الخلاف في أحدهما، دون الآخر، يكون تحكُّماً غير مقبول"[٨٣]. أما عن تبريره لإمكانية الخلاف في الأصول، فيقول بوضوح: "وهذا المتشابه من نصوص القرآن هو الذي إقتضى وجود الخلاف بين المسلمين في الأصول" [٨٤]، وفيما يتعلق بالمخاطر والمحاذير، فإنه يؤكد على وجوب "ان يكون الجدال بين هذه الفرق بالتي هي أحسن، فلا يتعدى الإقناع بالدليل..." [٨٥]، وبالتالي يتجنَّب "الطعن في الدين".

لقد رأينا الشيخ الصعيدي، لدى الحديث عن الاقتراحات العامة، كيف أنه طالب بتطوير علم التوحيد، وها هو، في مجال المعالجات المذهبية المباشرة، يدعو إلى فتح طريق الاجتهاد في الأصول، وهذه فرادة، بل ريادة، يتلمسها القارئ في معظم مقالات الشيخ على صفحات المجلة. لم يرد أحد على الشيخ في مقاله هذا، بل إن الشيخ نفسه لم يُتْبع هذا المقال بمقال آخر في هذا الاتجاه، لكن من الواضح أن الفكرة متينة إلى حد يمكن إعتبارها جدلية، وموضوع

Archive of SID
www.SID.ir

خلافي، حتى بعد نصف قرن من تاريخ طرحها، في مجلة "رسالة الإسلام". لست في صدد تقييم فكرة من هذا النوع، ولكن تاريخ علم الكلام في الإسلام يدعم هذا الاتجاه، وبالرغم من ظهور مخاطر عديدة في المقولات الكلامية، إلا أنها كانت، ولا تزال، حاجة قوية في مجال تمكين الدين من مواجهة عواصف الفكر البشري وشطحاته المستمرة.

في أي حال يمكن إعتبار رأي الصعيدي من الآراء التي تجاوزت زمانها، وقد فتحت، على نحو مبكر، آفاقاً جديدة في مجال التقريب، لطالما تحاشى الدخول فيها كثير من المهتمين في التاريخ الإسلامي.

٣- الفصل بين الإمامة والخلافة والعودة إلى الأصول.

قدم الشيخ محمد صالح الحائري، المعروف بالمازندراني، وهو من كبار علماء سمنان بإيران، دراسة هي الأطول، في مجال المعالجات المذهبية التقريبية، وأبرز ما حوته هذه الدراسة يكمن في إقتراحه الفصل بين الإمامة والخلافة، فقد رأى أن ملاك التسنُّن البعيد عن التعصُّب "إنما هو في صحة الخلافة الملِّية، لا إنكار الإمامة السماوية المنصوصة"(٨٦)، ومن

جهة أخرى فإن ملاك التشيُّع الجوهري يكمن في "إعتقاد الإمامة المنصوصة لعلي والأئمة الأحد عشرة من ولده،... لا إبطال خلافة من قام بمصالح الأمة مع العدل والزهد والأمانة"(٨٧). إذن وجد المازندراني إمكانية الاستقلال بكل من الإمامة والخلافة، فلا يعد القول بواحدة منها نفياً للأخرى، ذلك أن مكوِّنات كل من هذين المنصبين مختلفة، وإن اشتركا في الشكل العام، أو المسؤولية العامة، فانهما يختلفان في الدواعي والمنطلقات العامة.

لا يظهر أن الشيخ المازندراني قد تمكن من إظهار الفصل، إلا من الناحية التاريخية، نعم، إن هذين المنصبين قد تم الفصل بينهما على أرض الواقع، لكن القضية ليست هنا، بل في أصل المنصب، كما يرى الطرفان على السواء. في أي حال يمكن إعتبار مقاربة المازندراني نوعاً من تقليص مساحة الخلاف، والتخفيف مما هو غيبي، أو غير تاريخي في مسألة الإمامة.

لا يكتفي المازندراني بهذا التفسير للفارق بين الإمامة والخلافة، بل يذهب بعيداً عندما يعلن رفضه لتسمية هذا الفارق بالخلاف، "بل إني لا أرضى أن يُسمى ذلك خلافا"(٨٨)، فكل ما حدث لم يتعدَّ كونه "عتاباً على المبادرة إليها [إلى الخلافة] قبل الحضور [حضور الإمام علي]،

Archive of SID
www.SID.ir

بل اعترف الإمام أن المسبِّب للبدار إليها سعد بن عبادة"[٨٩]، فالقضية إذن لم تصل إلى حدود النزاع، بل إقتصرت على العتاب من جهة المعني بالإمامة، الذي كان يرى ضرورة لوجوده لحظة التشاور، وعدم إغتنام فرصة إنشغاله بتجهيز الرسول(ص)، أما نتيجة هذا التشاور، وما آلت إليه الأمور، فلا قضية فيها، وليس ثمَّة ما يستلزم موقفاً مخالفاً، وفي أي حال إن المسؤول عن المبادرة، وعدم إشراك الإمام، ليس الخليفة، بل هو سعد بن عبادة [٩٠] الذي لم يحظَ بتأييد الإثنين معاً، الخليفة أو الإمام.

إنها مقاربة مجرَّدة من كل المحمولات والخلفيات، التي لطالما أرخت بظلالها الكثيف على مسار الجدل الكلامي بين السنة والشيعة، وبالرغم من أنها لم تشهد نقداً أو تأييداً على صفحات المجلة، إلا أنها كانت واحدة من أبرز المحاولات لإعادة فهم الخلاف على الإمامة والخلافة على أساس المنطق التاريخي والواقع الفعلي.

ومن الطروحات التي تضمنتها دراسة المازندراني العودة "إلى عقائد السلف الصالح والصدر الأول"[٩١]، وبمعنى آخر إعادة النظر بكل ما تم بناؤه على مستوى الفقه والعقيدة، بعد فترة السلف الصالح وأهل البيت، ولا مانع

لديه من إلغاء "المقالات المحدثة، إلا ما وافق منها محكمات الكتاب"[٩٢]. وفي خصوص الفقه، يطرح المازندراني على علماء المسلمين "الجمع بين طرق الصحابة المدوَّن معظمها في الصحاح الستة لأهل السنة، وبين طرق أهل البيت المدوَّن أكثرها في الجوامع الثمانية مع النقد والتحقيق" [٩٣]، إنه مشروع يتجاوز كل الحيثيات والقواعد التي بنى كلُّ مذهب نفسه على أساسها، بل إنه ترجيح للمنهج العلمي على المنطق الكلامي، وبالتالي خروج عن المسار التاريخي الذي سلكه الأسلاف عند الجميع. وبعد أن يستفيض الشيخ بالأسس والاستنتاجات الخاصة بطروحاته، يقول "كل ذلك من غير أن يتشيّع سنِّي، أو يتسنَّن شيعي" [٩٤]. نعم، لم يخرج الشيخ عن تشيُّعه، أو يُخرِج السنَّة عن مذهبهم، لكنه أجرى تعديلاً جوهرياً في مفهومي التشيُّع والتسنُّن. إنه الإسهام الوحيد للمازندراني على صفحات المجلة، ولكنه أطول إسهام، وربما أكثرها جرأة، فقد بلغ عدد صفحات دراسته أربع وثلاثين صفحة، وهو حجم لم نلحظه لأية دراسة في كل الأعداد التي أصدرتها المجلة.

بالرغم من هذا الجهد الملحوظ والجرأة المثيرة فإننا لم نعثر على أصداء واضحة لاقتراحات

Archive of SID
www.SID.ir

المازندراني، بل إننا في هذا النوع من المقاربات تحديداً، أي المعالجات المذهبية المباشرة، لم نكتشف تأصيلاً للطروحات الجديدة أو تثبيتاً لها، حتى لكأن صاحب الفكرة هو المسؤول الوحيد عنها، وإن فعل المعالجة لم يتجاوز إطار النشر إلى إطار ترتيب الأثر. وإذا كان لنا أن نستنتج شيئاً في هذا المجال هو صعوبة التعديل أو التطوير في الكلاميات عموماً، وفي نواحي الاختلاف على وجه الخصوص. والموضوع في النهاية لا يمكن أن يكون إجتهادا فردياً مهما كان قوياً أو دقيقاً، بل إن الأمر يشترط، في الأساس، آليات جماعية، مؤسسات أو مجامع، تتحمَّل مسؤولية التعديل أو التصحيح، وهذا لم يكن متوافراً في تلك الفترة، ولا في الواقع الراهن.

من هنا يمكن القول أننا في المعالجات المذهبية المباشرة، وبخلاف ما وجدناه في العنوانين السابقين، لم نصل إلى تصوُّرات قابلة للتطبيق، فقد بدت الأفكار يتيمة بعض الشيء، ولم تحظ بالرعاية اللائقة بها.

رابعاً: ملاحظات عامة:

قدمت مجلة "رسالة الإسلام" إسهامها الخاص في

تحليل أسباب الانقسامات الحادة بين المسلمين، فتوقفت بعض مقالاتها عند العامل السياسي، وبعضها الآخر عند العامل الطبيعي، فيما إتجهت المقالات الأخرى لإعطاء العامل السلوكي دوراً مؤثراً، ولم يكن تأثير تدوين التاريخ، وطريقته المذهبية، بعيداً عن هذه الانقسامات، كما لاحظنا في واحدة من هذه المقالات.

لم تكن مجلة "رسالة الإسلام" في صدد تقديم عمل تأريخي لقضية الانقسام، أو التعصُّب المذهبي في الإسلام، وجل ما كانت تصبو إليه تسليط الضوء على ما يجب أن يكون، أو ما يتعيَّن فعله، وليس التدقيق في ما كان فعلاً. من هنا من غير المناسب تقييم هذه المقالات إلا من هذه الزاوية بالتحديد، أي هل إستطاعت هذه المقالات تحديد ما يتعين الالتزام به في تلك الفترة، وتالياً في الفترة الحالية؟ ببساطة يمكن القول بأننا أمام مقاربات مجدية، سواء في فترتها، أم في الفترة الحالية.

في ما يخص العامل السياسي فإننا لا نزال نفسِّر الكثير من دواعي الخلاف بهذا العامل، بل إنه من أقوى المقاربات المعتمدة حتى في مناهج المفكرين غير المسلمين. صحيحٌ أن هذا النوع من التفسير لا يعالج القضية، ولكنه يسهم في تحديد

Archive of SID
www.SID.ir

حجمها، والتعريف في مضمونها، كما يضبط تداعياتها المستقبلية، وفي النهاية بإمكانه أن يضع شرطاً رئيساً من شروط الخروج من الأزمة.

أما العامل الطبيعي فهو، في رأينا، من أهم العوامل التي تحتاج إلى عناية، وبالتالي المزيد من البحث، ذلك أن فعل هذا العامل يبقى على الدوام، في مواسم الاستقرار، كما في فترات الاضطراب، في ما بين المذاهب، كما في المذهب الواحد. لن نكون بمنأى عن هذا العامل، سيبقى يفرض نفسه علينا، تفريقيون كنا أم تقريبيون، لكن في أشكال ومستويات مختلفة. المهم أن نعترف بوجوده، ونتفهم نتائجه، بل ونتوقع هذه النتائج قبل ظهورها.

إن ما يبعث على الحيرة هو هذا الاختلاف في أكثر الأمور بين الناس، في أديانهم كما في أعمالهم، في علومهم كما في سلوكهم، في آرائهم كما في أخبارهم، ولكن، ولغاية الآن، لم يتقبل الناس، في الماضي كما في الحاضر، هذه الحقيقة، لا يزالون ينظرون إليها نظرة المستغرب، ولا يحترمون نتائجها، بل لا يعترفون بوجودها الطبيعي.

إن اعتماد العامل الطبيعي في تفسير خلافاتنا لا يشكل مقاربة منهجية موضوعية فحسب، بل طريقة في التخفيف من هذه الخلافات، إن لم يكن معالجتها. لا خيار لنا أفضل من إعتماد هذا العامل، كأول عوامل تفسير الخلاف والانقسام. إننا مضطرون لإعتبار المختلفين معنا أبرياء من الأغراض الخاصة، في بداية كل تفسير على الأقل.

في التفسير السياسي تبقى المعضلة، وإن بشكل أقل حدة، لكن في التفسير الطبيعي يُعاد النظر في كون المعضلة معضلة، أو في كون الخلاف مشكلة.

في ما يرتبط بالتفسيرين السلوكي والتاريخي، يبدو أن الأمر خاضعٌ لمستوى الوعي والإرادة من جهة، كما إنه متأثرٌ بالعامل السياسي، واستطراداً بالعامل الطبيعي من جهة أخرى.

سيكون السلوك أقل سلبية، كلما كانت الظروف السياسية مساعدة، والكلام نفسه في مجال التعامل مع المصادر التاريخية المدوَّنة على أسس مذهبية. وإذا كان التفسير السلوكي يحتاج لنماذج تطبيقية تبين الطرق الملائمة والمناسبة، فإن الحال مع المصادر التاريخية يتطلب منهجاً جديداً في التحقيق، وخلفية جديدة في التأريخ. نعم، يمكن إعتبار بعض

Archive of SID
www.SID.ir

المصادر التاريخية بمثابة منابع للتعصُّب، لا تهدأ ولا تجف، على إختلاف قوتها وتأثيرها، ولن نكون بمنأى عن هذه التأثيرات قبل إعادة نشر هذه المصادر، مذيَّلة بتحقيقات، تساعد الباحثين على تلمُّس الحقيقة والصواب، بدل أن توقعهم في شباكها، أو تورِّطهم في دلالاتها المذهبية.

من الواضح أن مقالات مجلة "رسالة الإسلام" لم تستوعب كل العوامل، وهناك عوامل تتم بلورتها مع مرور الوقت وتحسُّن الفهم، لكن يمكن القول بأنها طرحت منهجاً من شأنه توليد مقاربات جديدة، في عوامل جديدة، وهذا دور الأجيال اللاحقة، كما هو دورنا اليوم.

أما في مجال الاقتراحات فقد كان خيار التعارف بين المسلمين، ولا يزال، خياراً استراتيجياً في التقريب بينهم، ذلك أن القسم الأكبر من حكاية التفريق يظهر في مشاهد الجهل والتضليل، جهل بالآخر المسلم، وتضليل به. إن أطروحة التعارف فيما بين المسلمين تنطوي على خلفية ضمنية مفادها أن ما عند كل مذهب من المذاهب لا يشكل سبباً للفراق أو التعصُّب، إنه شكل من أشكال الاختلاف موجودٌ عند الجميع، بوجوه وملامح، تشير إلى مقاصد واحدة، وإن

بمناهج متعدِّدة. ومهمة التعارف هي الكشف عن الموجود عبر الدخول إليه، وليس النظر إليه من الخارج، أو الاستعانة بصور منجزة من جهات وسيطة.

لا يطرح التعارف تطويراً للمذاهب، ولا تقريباً في مضامينها، إنه يطرح عرضها والاطلاع عليها، كما هي، على حقيقتها، على براءَتها، ومن دون تحسين أو تزيين. نعم، إن المعرفة بالآخر ليست يسيرة دائماً، كما إنها ليست متوافرة على الفور، إنها تحتاج لشروط أبرزها القدرة على الخروج من الزوايا الخاصة في النظر إلى الزوايا العامة، كما إنها تتطلب الاعتصام بمنطق واحد في تقدير الأفكار وتقييمها. إنها بكل بساطة منهج معرفي يبحث عن حقيقة الآخر ضمن صورة مكتملة له، وليس بهدف تظهير الصورة الذاتية، أو كشف النواحي المضيئة للذات، مقارنةً بصورة الآخر. إن معرفة الآخر ليس طريقة إلتوائية في تلميع الذات وتبرير مقولاتها، أو تقوية بنيتها. بهذه الطريقة يمكن أن يكون التعارف مجدياً، وإلا لن يكون تعارفاً، فضلاً عن أنه بغير هذه الطريقة ينقلب تعارضاً، وبالتالي يتجه نحو المزيد من التجهيل والتضليل.

Archive of SID
www.SID.ir

إننا ملزمون بموافقة الآخر على صورته التي رسمناها له، فلا يمكن إعتماد صورة للآخر يرفضها، أو لا يرى نفسه فيها. من هنا ضرورة تشكيل هذه الصورة بالمواد المعتمدة عند الآخر، وبالألوان المركَّبة في مصادره ومراجعه المقرَّرة، وإلا نكون كمن يصوِّر الآخرين بأشخاص ليست أشخاصهم، أو ملامح ليست لهم.

والتعارف ليس خطاً واحداً يقتصر على المعرفة بالآخر، بل هو تعريف بالذات أيضاً، هو عرضٌ للموجودات الخاصة بالذات، كما هو إطلاعٌ على الموجودات الخاصة بالآخر. والتعارف بهذا المعنى عملية تفاعل بين الصورتين، للخروج بصورة أفضل للمشتركات أو المختلفات.

لا يكون التعارف خياراً علاجياً إلا للصور التي رسمها الجهل أو التضليل، وهي كثيرة جداً، ولكنه يمهِّد بشكل مفيد وضروري للاقتراح الثاني الذي طرحته مجموعة أخرى من المقالات، ألا وهو اعتماد البحث العلمي في معالجة قضايا الخلاف والانقسام.

يمكن إعتبار اقتراح البحث العلمي في مستوى التفسير الطبيعي للخلاف المذهبي، من حيث الأهمية والجدوى، ذلك أننا، في المجالين معاً، نخضع لمقتضيات العمليات العقلية، أو تداعياتها

الطبيعية. وبعبارة أخرى إنها عودة إلى المكان الأول والمصدر الرئيس.

قد لا يتسنى للبحث العلمي معالجة الكثير من الخلافات، بل قد ينشأ عنه خلافات جديدة، لكن قيمة نتائجه تكمن في نقل الخلاف من الأماكن التي ينمو فيها ويكبر بحالة مَرَضية، إلى المكان الذي يأخذ فيه حجمه الحقيقي، ونموَّه الطبيعي، ومساره المعقول، وتداعياته المأمونة.

إن البحث العلمي، فضلاً عن كونه يرسم الحدود الحقيقية للخلاف، فإنه يرقى به، ويطوِّر مضامينه ودلالاته. وإذا كان البحث العلمي لا يفترض مسبقاً التوافق على كل شيء، أو الاختلاف على كل شيء، فإنه يكرِّس التفسير الطبيعي للتوافق والاختلاف، ويجسِّد ذلك بصورة فعلية.

إن إعتماد خيار البحث العلمي اليوم يعزِّز الآمال، أكثر من أي وقت مضى، في إنجاز أعمال التقريب بين المذاهب، ذلك أن المعرفة بالعلم، والركون إلى نتائجه، واحترام رجاله، من أي طرف كانوا، وإلى أي فريق انتموا، هو اليوم أفضل من الأيام السابقة، بل إن البحث العلمي قد تطوَّر في أدواته ومناهجه، بما يبعث على الثقة والاحترام والركون، بنسبة تفوق أي نسبة كانت له في الماضي.

Archive of SID
www.SID.ir

من هنا إن ما طرحته مقالات مجلة "رسالة الإسلام" هو خيارٌ تقريبي مستقبلي بإمتياز، وربما كان خياراً وحيداً من شأنه إنجاز عملية التقريب على أسس متينة، ليست خاضعة لمنطق المصالح، أو التقلبات السياسية.

وإعتماد هذا الخيار يجب أن لا يقتصر على مجال دون آخر، أو حقل دون حقل، فهو مجد في الفقهيات، كما هو ضروري في الكلاميات. وهو مفيد في فهم النصوص والأدبيات، كما هو منتجٌ في الروايات والتاريخيات. قد لا نصل سريعاً، وقد لا نصل نحن، ولكننا لن نكون إلا على الطريق، ومن كان على الطريق فما خطره إن وصل هو، أو وصل غيره، أو على الأقل مهَّد لطريق جديد، أقرب وأنسب.

الهوامش:

١ - صوت التقريب: رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الأول، ص ٨٨.
٢ - المصدر نفسه، ص ٩٢ .
٣ - محمد صادق الصدر: إلى جماعة التقريب، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الرابع، ص ٣٥٩.
٤ - المصدر نفسه.
٥ - المصدر نفسه.
٦ - محي الدين القليبي: تاريخ المذاهب الإسلامية في

أفريقيا، رسالة الإسلام، السنة الرابعة، العدد الثاني، ص١٩٨.
٧ - المصدر نفسه.
٨ - عبد المتعال الصعيدي: مدى الوحدة السياسية بين المسلمين، رسالة الإسلام، السنة الخامسة، العدد الأول، ص ٧٣.
٩ - (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما...)، سورة الحجرات، الآية رقم ٩.
١٠ - عبد المتعال الصعيدي: المصدر السابق، ص ٧٥.
١١ - عبد العزيز محمد عيسى: اقتراح على الأزهر، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الثالث، ص ٢٨٢.
١٢ - المصدر نفسه.
١٣ - المصدر نفسه، ص ٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٤.
١٤ - عبد العزيز محمد عيسى: المصدر السابق، ص ٢٨٤.
١٥ - محمد محمد المدني: أسباب الإختلاف بين أئمة المذاهب الإسلامية، رسالة الإسلام، السنة الثامنة، العدد الثاني، ص ١٨٤.
١٦ - المصدر نفسه.
١٧ - المصدر نفسه، ص ١٨٦.
١٨ - المصدر نفسه.
١٩ - محمد الحسين آل كاشف الغطاء: التثبت قبل الحكم، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الأول، ص ٢.
٢٠ - المصدر نفسه.
٢١ - المصدر نفسه.
٢٢ - محمد عبد اللطيف دراز: الإسلام - الأزهر - التقريب، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الثالث، ص٢٣٦.
٢٣ - المصدر نفسه.
٢٤ - عبد الكريم بن جهيمان: لا تنابزوا بالألقاب، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الثالث، ص ٢٧٨-٢٨٠.

Archive of SID
www.SID.ir

٢٥ - حسنين محمد مخلوف: من المفتي الأكبر، رسالة الإسلام، السنة الرابعة، العدد الثاني، ص ١٤٥.
٢٦ - المصدر نفسه.
٢٧ - المصدر نفسه ص ١٤٦.
٢٨ - محمود فياض: التاريخ والتقريب، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الثالث، ص ٢٨٦.
٢٩ - المصدر نفسه.
٣٠ - المصدر نفسه، ص ٢٨٧.
٣١ - محمد علي علوبة: المسلمون أمة واحدة، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الأول، ص ٧.
٣٢ - محمد تقي القمي: أمة واحدة وثقافة واحدة، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الثالث، ص ٢٦٠.
٣٣ - المصدر نفسه.
٣٤ - المصدر نفسه، ص ٢٦١.
٣٥ - محمد حلمي باشا: حق الشعوب على نفسها، رسالة الإسلام، السنة الثانية، العدد السادس، ص ١٤١.
٣٦ - المصدر نفسه، ص ١٤٢.
٣٧ - المصدر نفسه.
٣٨ - المصدر نفسه.
٣٩ - محمد تقي القمي: جولة بين الآراء، رسالة الإسلام، السنة الثالثة، العدد الأول، ص ٣٨.
٤٠ - المصدر نفسه.
٤١ - محمد تقي القمي: هدية من تجاربنا، رسالة الإسلام، السنة السادسة، العدد الرابع، ص ٣٦٥.
٤٢ - المصدر نفسه.
٤٣ - المصدر نفسه.
٤٤ - عبد العزيز محمد عيسى: اقتراح على الأزهر، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الثالث.

٤٥ - المصدر نفسه.
٤٦ - محمد عبد اللطيف دراز: الإسلام - الأزهر - التقريب، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الرابع، ص٢٣٧.
٤٧ - المصدر نفسه.
٤٨ - المصدر نفسه ص ٢٣٨.
٤٩ - محمد حلمي باشا: حق الشعوب الإسلامية على نفسها، رسالة الإسلام، السنة الثانية، العدد السادس، ص ١٤١.
٥٠ - المصدر نفسه.
٥١ - المصدر نفسه.
٥٢ - المصدر نفسه، ص ١٤٢.
٥٣ - محمد تقي القمي: جولة بين الآراء، رسالة الإسلام، السنة الثالثة، العدد الأول، ص ٣٨.
٥٤ - محمد أبو زهرة: الوحدة الإسلامية، رسالة الإسلام، السنة العاشرة، العدد الثاني، ص ١٤٥.
٥٥ - محمد الغزالي السقا: على أوائل الطريق، رسالة الإسلام، السنة الحادية عشرة، العدد الرابع، ص ٤١٥.
٥٦ - المصدر نفسه.
٥٧ - محمد تقي القمي: للعقول لا للعواطف، رسالة الإسلام، السنة الثالثة عشرة، العددان واحد وخمسون وإثنان وخمسون، ص ٢٤٣.
٥٨ - عبد المتعال الصعيدي: التقريب بين المذاهب الإسلامية، رسالة الإسلام، السنة الثالثة، العدد الأول، ص٥٩.
٥٩ - محمود شلتوت: تفسير القرآن الكريم، رسالة الإسلام، السنة السابعة، العدد الأول، ص ١٦.
٦٠ - محمود فياض: القومية الإسلامية، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الرابع، ص ٣٩١.
٦١ - محمد بن عبد الله العمري: هل من جامعة إسلامية، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الرابع، ص٤٠٠.

Archive of SID
www.SID.ir

٦٢ - أحمد أمين: الجامعة الإسلامية، رسالة الإسلام، السنة الثالثة، العدد الأول، ص ٢٦.
٦٣ - المصدر السابق، ص ٢٩.
٦٤ - المصدر نفسه، ص ٢٩.
٦٥ - محمد جواد مغنية: الشيعة وعاشوراء، رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الثالث، ص ٢٦١.
٦٦ - المصدر نفسه، ص ٢٦٥.
٦٧ - صوت التقريب: رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الثالث، ص ٣٢٠-٣٢١.
٦٨ - المصدر نفسه، ص ٣٢٢-٣٢٥.
٦٩ - المصدر نفسه.
٧٠ - صوت التقريب: رسالة الإسلام، السنة الأولى، العدد الرابع، ص ٤٣٠.
٧١ - المصدر نفسه، ص ٤٣٢-٤٣٣.
٧٢ - المصدر نفسه، ص ٤٣٧-٤٣٩.
٧٣ - محمد الحسين آل كاشف الغطاء: بيان للمسلمين، رسالة الإسلام، السنة الثانية، العدد الثاني، ص ٢٦٩ و ٢٧٠.
٧٤ - المصدر السابق.
٧٥ - المصدر نفسه، ص ٢٧١.
٧٦ - المصدر نفسه.
٧٧ - المصدر نفسه.
٧٨ - محمد جواد مغنية: رسالة الإسلام، السنة الثانية، العدد الرابع، ص ٣٨٧.
٧٩ - المصدر نفسه، ص ٣٨٨.
٨٠ - المصدر السابق.
٨١ - المصدر نفسه، ص ٣٨٩.
٨٢ - عبد المتعال الصعيدي: التقريب بين المذاهب الإسلامية ودراسة على التوحيد، رسالة الإسلام، السنة الثالثة،

العدد الثالث، ص ٣٠٧.
٨٣ - المصدر نفسه.
٨٤ - المصدر نفسه.
٨٥ - المصدر السابق، ص ٣١٢.
٨٦ - محمد صالح الحائري: إلى إخواننا المسلمين، رسالة الإسلام، السنة الثالثة، العدد الرابع، ص ٤٠٨.
٨٧ - المصدر نفسه.
٨٨ - المصدر السابق، ص ٤١٥.
٨٩ - المصدر نفسه، ص ٤٠٦.
٩٠ - المصدر نفسه، ص ٤١٥.
٩١ - المصدر نفسه، ص ٤٠٦.
٩٢ - المصدر السابق.
٩٣ - المصدر نفسه، ص ٤٠٧.
٩٤ - المصدر نفسه، ص ٤٠٨.

Archive of SID
www.SID.ir